EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

بيان

وفد جمهورية مصر العربية

خلال النقاش العام
للمؤتمر الحادي عشر لمُراجعة مُعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

يُلقيه السيد السفير/ إيهاب عوض مُصطفى
المندوب الدائم لجُمهورية مصر العربية لدى الأمم المُتحدة

28 أبريل 2026

يرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس سعادة السفير/ دونج فييت

أود في البداية أن أتوجه إليكم على توليكم رئاسة أعمال الدورة الحادية عشر لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠٢٦، وأن أعرب عن ثقة مصر، التي تتشرف بعُضوية هيئة مكتبكم الموقر، في قدرتكم على إدارة أعمال هذه الدورة نحو النجاح المأمول الذي نتطلع إليه جميعاً، سعياً للتوصل لمخرج ختامي عن المؤتمر يحقق التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة، بما يستجيب لتطلعات شعوبنا نحو تعزيز أمنها واستقرارها المنشود. كما أؤكد دعم مصر الكامل لكافة الجهود الرامية إلى إنجاح أعمال هذه الدورة عبر التوصل لوثيقة ختامية شاملة وطموحة ومُتوازنة. وأجدد تأييدها لبيانات حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية وبيان تحالف الأجندة الجديدة والبيان الذي ألقته سلطنة عُمان باسم الدول الأعضاء بمؤتمر الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

نلتقي اليوم في سياق دولي بالغ التعقيد، تتصاعد فيه التوترات الجيوسياسية على نحو غير مسبوق، وتتدهور فيه البيئة الأمنية الدولية بشكل انعكس سلباً ومُباشرة على ركائز المنظومة الدولية متعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما يُفاقم من الغموض المحيط بمستقبل هذه المنظومة، وهو ما يبرُز جلياً في التوسع المتزايد في دور الأسلحة النووية بالعقائد والسياسات الأمنية والعسكرية والتوجه نحو تعزيز توظيفها في الترتيبات الأمنية الإقليمية، بما يشكل تراجعاً عن الجهود المنشودة لوفاء الدول النووية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، ومخرجات المراجعة ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات 1995 و2000 و2010.

إن مصر إدراكاً منها لخطورة التحديات التي تواجه الواقع الأمني الدولي الراهن، تؤكد علي الأهمية البالغة لمنظومة معاهدة عدم الانتشار النووي في تحجيم الخطر النووي المتفاقم المحدق بالإنسانية، ومن ثم تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، وليس خافياً التحديات العسيرة التي تحيط بتلك المنظومة عقب الفشل المتكرر في دورتي المراجعة في 2015 و 2022، الأمر الذي يحتم ضرورة الالتزام بالأسس التي قامت عليها صفقة المعاهدة الكبري بين ركائزها الثلاث، والعمل علي جسر هوة الثقة المتفاقمة بين الدول النووية والدول غير النووية، وهو ما يستدعي معالجة خلل التوازن الجسيم في مسار نزع السلاح النووي المتراجع، والتأكيد علي الالتزام غير المشروط بأحكام المعاهدة وكافة مخرجات ألية مراجعاتها.

إن تحقيق عالمية المعاهدة طالما شكل عنصراً اصيلاً من مخرجات دورات مراجعاتها، علي نحو ما عكسه المقرر الثاني لعام 1995، ووثيقتي 2000 و2010، باعتباره ركيزة لاستكمال فاعليتها وأهدافها المنشودة، إلا أنه من المؤسف عدم تحقيق اي تقدم جدي في هذا الصدد، بشكل يحدث خللاً استراتيجيا لا يمكن تجاهله، ومن ثم تؤكد مصر علي ضرورة قيام المؤتمر بمطالبة كافة الدول التي لا تزال خارج منظومة المعاهدة، بالانضمام إلى المعاهدة كدول غير نووية، دون استثناء، بما يعزز من شمولية الإطار القانوني ويُسهم في دعم الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار.

السيد الرئيس،

تولي مصر أهمية خاصة لتنفيذ قرار عام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، الذي سيظل سارياً لحين تمام تنفيذه. وفي هذا الإطار،

تؤكد مصر أن استمرار الإخفاق في تنفيذ هذا القرار يُمثل أحد أبرز أوجه القصور في منظومة عدم الانتشار وينال من مصداقيتها على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أبرزت التحديات الأمنية المتفاقمة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تاريخياً وحتى الآن الحاجة الملحة لإحراز تقدم ملموس عبر خُطوات عملية ومُحددة نحو إنشاء هذه المنطقة، باعتبارها خطوة لا غنى عنها لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق، تؤكد مصر أهمية تحمل الدول النووية، وخاصةً الدول الراعية الثلاث، لمسئولياتها في اتخاذ كافة التدابير الداعمة لتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وبقية الالتزامات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات المُراجعة السابقة ويؤيدها العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المُتحدة.

إن تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام 1995، يشكل مقياسا لمصداقية الالتزام وصدق النوايا إزاء مخرجات دورات المراجعة التي لا تقبل الانتقاء او التجزئة، وهو ما أكدته بشكل صريح وثيقة 2000 ووثيقة 2010 التي شكلت نقطة محورية نحو بداية وضع مسار تنفيذي للقرار عبر الدعوة لعقد مؤتمر دولي عام 2012 بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتعيين ميسر، إلا أنه رغم الجهود التي بذلت والمرونة والتعاون التي أبدتها دول الشرق الأوسط ، لم تنجح جهود عقد المؤتمر، الأمر الذي دعا مصر للتحرك ضمن المجموعة العربية لكسر الجمود الذي أحاط بتنفيذ قرار الشرق الأوسط، حيث تم اعتماد المقرر 73/546 عام 2018 الذي دشن مساراً اماميا لدول المنطقة من أجل التفاوض بناء علي إرادتها الحرة من اجل التوصل لألية قانونية ملزمة لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وباقي اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، فإن ما تحقق من تقدم خلال الدورات الست المنعقدة حتى الآن لمؤتمر الأمم المُتحدة السنوي لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى يُمثل أساساً قوياً يمكن البناء عليه خلال المرحلة المقبلة، بما يُمهد للتوصل إلى معاهدة ملزمة قانوناً تُجسد التوافق الإقليمي حول إنشاء المنطقة الخالية من

أسلحة الدمار الشامل وفقاً للإراد الحُرة لدول المنطقة. كما أن استمرار هذا المسار وما اتسم به من حياد ومهنية وعدم انتقائية يعكس جدية الدول المشاركة واستعدادها للتعاطي مع شواغل الأمن الإقليمي في إطار شامل ومتوازن، وهو ما يتعين الإقرار والترحيب به خلال مؤتمر المراجعة الجاري، بما يضمن الانتقال من مرحلة الحوار إلى مرحلة التفاوض الجاد حول عناصر الاتفاق، وصولًا إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إنشاء المنطقة.

وفي هذا الإطار، تشدد مصر على أن تحقيق هذا الهدف يتطلب انخراط جميع دول المنطقة والدول المُراقبة، دون استثناء، في هذا المسار التفاوضي، على نحو يعكس التزاماً جماعياً صادقاً بتعزيز الأمن الإقليمي، ويُسهم في دعم عالمية معاهدة عدم الانتشار وتعزيز مصداقيتها، لا سيما في ظل التحديات الراهنة التي تُبرز الحاجة الملحة إلى طي صفحة أسلحة الدمار الشامل بلا رجعة بمنطقتنا.

السيد الرئيس،

برغم مرور 56 عاماً على دخول معاهدة عدم الانتشار حيز التنفيذ، لا تزال الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح النووي تعاني من حالة جمود وتعثر بل تراجع، بما صار يعكس خللاً جسيما في التوازن المنشود بين ركائز المعاهدة، فبينما تعززت ركيزة عدم الانتشار بشكل ملموس عبر منظومة الضمانات مع الوكالة، لا تزال التزامات نزع السلاح النووي ذات الصلة في 1995 و2000 و2010 أسيرة غياب الإرادة السياسية والجدية اللازمة لدى الدول النووية، التي ترفض الالتزام بوضع اطار زمني لتحقيق التخلص الكامل من الأسلحة النووية، ويسعي بعضها للتنصل من تلك الالتزامات او التعامل معها بانتقائية، بل ومحاولات لإعادة تفسيرها أو ربطها بشروط مسبقة كمفاهيم الردع والاستقرار الاستراتيجي التي تُفرغها من مضمونها القانوني، في تعارض صريح مع نصوص المعاهدة وروحها، وهو ما يُلقي بظلاله على التوازن الذي قامت عليه المعاهدة، ويُقوض الأساس الذي قامت عليه الصفقة الكبرى لإبرام المعاهدة، والتي

التزمت بموجبها الدول غير النووية بأحكام عدم الانتشار استناداً إلى تعهد واضح من الدول النووية بالتخلص الكامل من أسلحتها النووية.

وفي هذا الإطار، تؤكد مصر على ضرورة تطبيق كافة أحكام المعاهدة بشكل كامل وغير مشروط، لا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي، وكذلك مخرجات مؤتمر المراجعة ذات الصلة وعلي رأسها الخطوات الثلاث عشر لنزع السلاح النووي بالوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ وخطة عمل 2010، إذ تشكل جميع تلك المخرجات معا التزامات لا تقبل التشكيك وتضع إطاراً محدداً لتنفيذ المادة السادسة علي النحو المطلوب. ومع التسليم بالقيمة المُضافة لبعض صور تدابير خفض المخاطر النووية كعدم المُبادرة بالاستخدام وتدابير الأمن السلبية والوقف الطوعي للتجارب النووية والحفاظ على السيطرة البشرية الكاملة على الترسانات النووية، فإنه لا يُمكن اعتبارها بديلاً عن تنفيذ الالتزامات القائمة للدول النووية حيث إن القضاء التام على الأسلحة النووية بشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه يظل السبيل الوحيد لضمان الحيلولة دون استخدامها أو التهديد باستخدامها ومنع آثارها الإنسانية والبيئية الكارثية. ومن هذا المنطلق، تدعو مصر إلى الاتفاق على خطوات تنفيذية إضافية، قابلة للقياس ومحددة زمنياً، تسهم في سد الفجوة المقترنة بتنفيذ ركيزة نزع السلاح عبر البناء على الالتزامات القانونية والسياسية القائمة وتطويرها.

إن موقف مصر الداعي لضرورة التخلص التام من الأسلحة النووية هو موقف مبدأي غير تمييزي، ولا يتعامل مع تلك الضرورة بمعايير مسيسة غير موضوعية، ومن ثم، تؤكد مصر أن استمرار النهج القائم على الارتكان على مفاهيم الردع النووي، والترويج لسرديات تُبرر امتلاك الأسلحة النووية باعتبارها ضرورة أمنية، أو إمكانية التساهل مع لجوء الدول لخيارات التسلح النووي، و محاولات تكريس تقسيم مخادع بين دول نووية "مسؤولة" وأخرى "غير مسؤولة"، لا يمثل فقط انحرافًا عن أهداف المعاهدة، بل ينطوي كذلك على تقويض لمبدأ عدم التمييز الذي تقوم عليه، ويفتح الباب أمام تبرير

امتلاك الأسلحة النووية خارج إطارها، بما يقوض من مصداقية المعاهدة، وينذر بانهيار المنظومة بأكملها.

وفيما يتعلق بجهود تعزيز الشفافية والمساءلة، تُشدد مصر، على الترابط الوثيق بين هذين العنصرين باعتبارهما ركيزتين لا غنى عنهما لتقييم مدى التزام الدول النووية بتعهداتها في مجال نزع السلاح. ومن هذا المنطلق، تطالب مصر بضرورة إنشاء آلية مؤسسية واضحة وفعالة، تُمكّن من تقديم الدول النووية لتقارير دورية وفق معايير موحدة وقابلة للقياس، تتناول التقدم المحرز على صعيد تنفيذ التزاماتها ذات الصلة، مع ضمان مناقشتها في إطار رسمي وتفاعلي تحت الركيزة الأولى داخل عملية المراجعة، بما يعزز من مصداقية هذه العملية ويُوفر حدًا أدنى من إمكانية التحقق. وتؤكد مصر في هذا السياق أن غياب مثل هذه الآليات لا يُقوض فقط فعالية الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح، بل يحدّ من القدرة على التقييم الموضوعي لمدى تنفيذ الالتزامات القائمة. ومن ثم، فإن هذا القصور يستدعي تحركاً جماعياً جاداً لمعالجته خلال هذا المؤتمر، من خلال تعزيز أطر المساءلة وضمان المتابعة المنتظمة لتنفيذ الالتزامات.

السيد الرئيس،

إن الاحتياجات التنموية المتزايدة للدول النامية وفي القلب منها تأمين المصادر المستدامة للطاقة المطلوبة ابرزت افاق الإسهام اللامحدود الممكن للطاقة النووية تحقيقه في رفاهية الشعوب، ومن ثم تؤكد مصر علي الحق الأصيل غير المشروط للدول غير النووية في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بموجب المادة الرابعة، وفقاً لاحتياجاتها وقرارها السيادي دون مشروطية او تدخل. إن ذلك التعاون هو استحقاق للدول غير النووية يتعين دعمه لا تقييده، في الوقت الذي لا تجد فيه بعض الدول التي لا تزال ترفض الانضمام للمعاهدة كدول غير نووية، قيوداً مماثلة، الأمر الذي يفاقم من تقويض المعاهدة، لذا تؤكد مصر على أن الحفاظ على التوازن بين الحقوق والالتزامات يظل

شرطًا أساسياً لاستدامة المعاهدة، لا سيما فيما يتعلق بحق الدول غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. لذا تؤكد مصر على دعمها الكامل لجُهود تحقيق عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة باعتبارها المعيار العالمي للتحقق والمُتطلب القانوني بمُوجب المُعاهدة رافضة في هذا السياق أي محاولات لفرض قيود إضافية أو اشتراطات غير منصوص عليها، سواء من خلال تسييس نظام الضمانات أو من خلال إنشاء أطر رقابية موازية خارج إطار المعاهدة. كما تُعرب عن قلقها إزاء استمرار بعض الممارسات التمييزية في مجال التعاون النووي، أو التعاون النووي مع الدول غير الأطراف والتي تُقوض ثقة الدول غير النووية في جدوى التزامها الكامل بأحكام المعاهدة، وتفرغ المعاهدة من مضمونها.

وتعرب مصر في هذا السياق عن بالغ قلقها إزاء الهجمات أو التهديدات باستهداف المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية، لما ينطوي عليه ذلك من تداعيات خطيرة عابرة للحُدود، بما قد يُفضي إلى عواقب جسيمة على الأمن والسلم الدوليين وتبعات إنسانية وبيئية بالغة الخُطورة.

وختاماً السيد الرئيس، تقف منظومة عدم الانتشار اليوم عند منعطف دقيق يفرض على المجتمع الدولي التعامل مع التحديات القائمة بقدر أعلى من الجدية والمسؤولية، والانخراط في جهود حقيقية لمعالجة الاختلالات التي باتت تُهدد توازنها. إن الإبقاء على الأوضاع الراهنة دون تغيير لن يؤدي إلا إلى تعميق عدم الثقة، ويُفاقم من احتمالات الانزلاق نحو مرحلة أكثر اضطراباً قد تتسع فيها دائرة التسلح النووي بصورة يصعب احتواؤها وتمحو ما تحقق على مدار عُقود في إطار البنية مُتعددة الأطراف القائمة. ومن هذا المنطلق، فإن استعادة الثقة في المعاهدة تظل رهناً بتوافر إرادة سياسية حقيقية، مقرونة بالالتزام الفعلي بتنفيذ جميع ركائزها على نحو متوازن، بما يعيد توجيه الجهود الدولية نحو الغاية المنشودة المتمثلة في القضاء التام على الأسلحة النووية.

وشكراً السيد الرئيس.